التمدد السعودي في الحدود اليمنية والدول المجاورة

قراءة تاريخية تحليلية

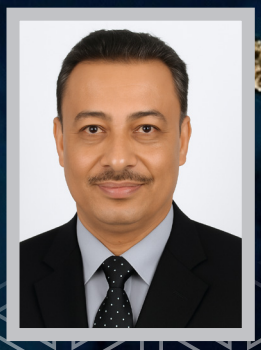

د.عباس حسن الزامكي

أستاذ محاضر في كلية التربية بجامعة عدن، باحث مقيم في مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

فبراير 2026م

صادر عن
مؤسسة
اليوم الثامن
alyoum8.net
للإعلام والدراسات

المقدمة

حدود الدولة هي ذلك الجزء من الأرض التي تمارس الدولة عليه سيادتها، وهو يتكون من قطاع يابس فوق الأرض وما يليه من الفضاء، وما يحيط به من الماء، ولكن العنصر الأساس فيه هو القطاع اليابس، إذ لا يوجد إقليم بالمعنى المفهوم في القانون الدولي يتكون من عنصر الفضاء وحده، أو عنصر البحر وحده، أو منهما معا دون القطاع اليابس من الأرض، وعنصر القطاع اليابس من الإقليم ليس مرتبطا ارتباطا ضروريا بعنصر القطاع البحري، إذ إن إقليم الدولة قد لا يحيط به الماء، أو قد لا يكون في جزء من حدوده.

ولا يشترط في إقليم الدولة أن يكون ذا مساحة واسعة، فلا يوجد في القانون الدولي ما يُحدد أدنى أو أعلى حد لمساحة الإقليم، فمتى ما وجد عنصر الشعب وعنصر الأرض والسيادة فقد اكتملت عناصر الدولة، وقد تكون الحدود التي تُعيّن إقليم الدولة طبيعية أو صناعية، والحدود الطبيعية تستند إلى الظواهر المختلفة للطبيعة كالجبال أو الأنهار والبحار، أمّا الحدود الصناعية فهي علامات يضعها الإنسان لتحديد الفواصل بين الأقاليم، والحدود الصناعية قد تكون مرئية كالقوائم والأسلاك الفاصلة وغيرها، وقد تكون غير مرئية كخطوط الطول والعرض.

لذلك فإن الحدود السياسية تُعدُّ أحد أهم عوامل الاستقرار والسيادة الوطنية للدول. وفيما يتعلق بمنطقة الجزيرة العربية فقد شهدت توترات كثيرة ارتبطت بالنزاعات الحدودية على مدى العقود الماضية، كان أبرزها النزاع الحدودي بين المملكة العربية السعودية واليمن موضوع الدراسة، ولم يكن النزاع الحدودي السعودي يقتصر على اليمن، بل امتد إلى عدد من الدول المجاورة الأخرى.

أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث من كونه يسلط الضوء على الأبعاد التاريخية والسياسية والاستراتيجية للتوسع السعودي، مع تحليل أثر ذلك على الأوضاع الإقليمية والدولية.

يهدف هذا البحث إلى دراسة أصول التوسع السعودي في منطقة شبه الجزيرة العربية، مع التركيز على التداخل الحدودي مع اليمن والدول المجاورة، وتوضيح الأبعاد السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية لهذا التوسع. كما سنقوم باستعراض بعض النصوص التاريخية، الاتفاقيات الحدودية، والتطورات السياسية وصولًا إلى الوقت الراهن.

أولاً: السياق التاريخي والجغرافي للتوسع السعودي

نشأة المملكة العربية السعودية وبداية سياساتها التوسعية:

شهدت منطقة الجزيرة العربية تحولات سياسية ودينية كبيرة منذ القرن الثامن عشر، وكان أبرزها نشأة الدولة السعودية حيث أسهم التحالف بين الشيخ محمد بن عبدالوهاب والأمير محمد بن سعود في تأسيس دولة قامت على أساس ديني وسياسي، وذلك ما جعلها تحظى بشيء من الاستقرار في أرض عانت كثيرا من التشرذم القبلي.

وقد مرّت الدولة السعودية عند نشأتها بأطوار ثلاثة (ثلاث دول)، وكان لكل طور من مراحل تطورها الثلاثة سياسته التوسعية انطلاقا من الدرعية مرورا بالرياض ونجد والحجاز وعسير والأحساء، وغيرها من المناطق وما يزال التوسع السعودي على حساب الحدود اليمنية وغيرها من الدول المجاورة جاريا حتى كتابة هذا البحث، وذلك ما سنبينه في يأتي:

1) الدولة السعودية الأولى (1744-1818م):

تأسست الدولة السعودية الأولى عام 1744م نتيجة التحالف بين الشيخ محمد بن عبدالوهاب، الذي حمل دعوة إصلاحية تستند إلى التوحيد ونبذ البدع، والأمير محمد بن سعود، حاكم الدرعية، كان هذا التحالف بمثابة انطلاقة لتوحيد مناطق نجد ونشر الدعوة الإصلاحية.

تمكنت الدولة السعودية الأولى من توسيع نفوذها عبر الحملات العسكرية والسياسية، ووصلت إلى مناطق واسعة من الجزيرة العربية. لكن النفوذ المتنامي للدولة أثار قلق الدولة العثمانية التي رأت فيها تهديدًا لسلطتها، فشنت حملة بقيادة والي مصر، محمد علي باشا، أدت إلى سقوط الدرعية عام 1818م.

2) الدولة السعودية الثانية (1824-1891م):

أعاد الإمام تركي بن عبد الله تأسيس الدولة السعودية عام 1824م، واتخذ الرياض عاصمة لها. ركزت الدولة الثانية على إعادة الاستقرار السياسي والاجتماعي في نجد.

واجهت الدولة السعودية الثانية تحديات كبيرة، أبرزها الصراعات الداخلية بين أفراد الأسرة الحاكمة وتدخل القوى الإقليمية، خاصة آل رشيد في حائل. انتهت الدولة السعودية الثانية بسقوط الرياض عام 1891م على يد آل رشيد.

3) الدولة السعودية الثالثة (1902-1932م):

استطاع الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود استعادة الرياض عام 1902م بعد معركة (المصمك) الشهيرة، وكانت هذه الخطوة نقطة تحول رئيسة في تاريخ المنطقة، وقد اعتمد الملك عبدالعزيز على الدبلوماسية والقوة العسكرية لتوحيد مناطق نجد والحجاز وعسير والأحساء، وبحلول عام 1932م، أعلن الملك عبدالعزيز توحيد البلاد تحت اسم (المملكة العربية السعودية)، معتمدًا على قاعدة من الولاء الداخلي والعلاقات الإقليمية.

وبذلك تأسست المملكة العربية السعودية بقيادة الملك عبدالعزيز آل سعود، بعد جهود طويلة لتوحيد المناطق القبلية تحت لواء الدولة السعودية الثالثة.

ومما ينبغي التأكيد عليه هنا أن سياسات التوسع الحدودي السعودي حاضرة منذ البداية، حيث كان الهدف الرئيس هو تأمين حدود الدولة الناشئة وتعزيز مكانتها الإقليمية.

وقد ساعدها على ذلك التوسع غياب الحدود السياسية الواضحة في القرون السابقة الذي يُعدُّ من أهم الأسباب في النزاعات بين القبائل والدول الناشئة. وقد برزت الخلافات بشكل رئيس مع اليمن، خاصة في المناطق الجنوبية، نتيجة للتداخل السكاني والاقتصادي.

وإضافة إلى ما تقدم فإنَّ مما أسهم في التوسع السعودي الإقليمي كثرة الدول التي تربطها حدود مشتركة مع السعودية، حيث تتمتع السعودية بموقع استراتيجي يمتد على معظم مساحة شبه الجزيرة العربية، فلديها حدود مع عدة دول – كما سيأتي لاحقا -. ومن هنا فقد شكل هذا الموقع تحديات متعددة، خاصة بسبب الحدود الصحراوية غير الواضحة مع الدول المحادّة لها.

ثانياً: التوسع السعودي في حدود الدول المجاورة

تُعدُ السعودية من الدول التي لديها حدود مع دول الجزيرة العربية (الأردن، العراق، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات، عمان، اليمن)؛ لذلك فلا عجب أن تمتد أذرع الاخطبوط الحدودي السعودي إلى أراضي تلك الدول المحادّة لها أمّا بالتراضي كما حدث مع (دولة الكويت) أو باتفاقات مجحفة كما حدث مع (اليمن والأردن)، لذلك فإننا حين نُعيد النظر في اتفاقيات ترسيم الحدود بين الدول سنجد إن السعودية من أكثر الدول توقيعا لاتفاقيات ترسيم الحدود.

ذكرنا آنفا إن التوسع السعودي على حساب حدود عدد من الدول المجاورة قد مر بمراحل متعددة عبر تاريخ تأسيس المملكة، حيث ارتبط ذلك التوسع بنشأة الدولة السعودية وتطورها في أثناء تأسيس الدولتين الأولى والثانية، ولكنه ازداد واستشرى مع قيام الدولة السعودية الثالثة (الحديثة)، ولا يمكننا هنا إغفال التوسع الحدودي الذي اعتمد في بناء كيانه الجغرافي على أسس دينية وسياسية.

وفي هذا الإطار يمكننا القول: إن العلاقات السعودية الخليجية تميزت بالتعاون المشروط بتبعية الدول الأصغر للسعودية، وهو ما ظهر جليًا في إطار مجلس التعاون الخليجي الذي تأسس عام 1981م.

وفيما يلي استعراض تاريخي مختصر للتوسع السعودي في حدود اليمن، الجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (جنوب اليمن) وأهم اتفاقيات ترسيم الحدود التي قامت بها السعودية.

اتفاقيات الحدود بين السعودية اليمن

أولا: الخلفية التاريخية لترسيم الحدود مع اليمن:

قبل الحديث عن الاتفاقيات، من الضروري فهم أن «اليمن» كانت تشير في الماضي (قبل 1990) إلى دولتين:

1. الجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالي): وعاصمتها صنعاء. استقلت بعد سقوط الإمامة عام 1962.

2. جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبي): وعاصمتها عدن. تشكلت من المستعمرة البريطانية سابقًا (عدن والمحميات). استقلت عام 1967.

ومن خلال ذلك نجد إن المملكة العربية السعودية قد كان لها حدود برية مع كيانين سياسيين منفصلين، مما أدى إلى سلسلة من الاتفاقيات.

ثانياً: اتفاقيات الحدود الشمالية (مع اليمن الشمالي)

كانت هذه الحدود الأكثر إشكالية تاريخيًا بسبب قبائل المنطقة (مثل قبائل عسير ونجران وجيزان) والصراعات السياسية.

-1 اتفاقية الطائف (1934):

اتفاقية الطائف التي وقعتها المملكة العربية السعودية (الملك عبدالعزيز آل سعود) والمملكة المتوكلية اليمنية (الإمام يحيى حميد الدين). عام 1934 هي اتفاقية حدودية واتفاقية سلام، وغالبًا ما يُشار إليها باسم «معاهدة الطائف».

مدة الاتفاقية 20 سنة قابلة للتجديد. هذا البند الزمني جعل الوضع غير مستقر، حيث اعتبرت اليمن لاحقًا أن الاتفاقية انتهت ولم تعد ملزمة، بينما رأت السعودية أنها اتفاقية دائمة. رسمت الحدود الحالية بشكل أساسي، لكن الخلافات على بعض المناطق (مثل منطقة «الوفيرة» وغيرها) استمرت.

الظروف السياسية التي مهدت للاتفاقية:

1. توسع الدولة السعودية الثالثة (إمارة نجد ثم المملكة العربية السعودية): شهدت الفترة التي قادها الملك عبدالعزيز آل سعود توحيد معظم أراضي شبه الجزيرة العربية تحت حكمه، مما أوجده على حدود المناطق التابعة للإمام يحيى حميد الدين

في شمال اليمن.

2. النزاعات الحدودية التاريخية: كانت هناك نزاعات وادعاءات متداخلة على المناطق الحدودية، خاصة في عسير ونجران وجيزان. ادعى الإمام يحيى أن هذه المناطق تابعة للدولة اليمنية تاريخيًا، بينما كانت تحت السيطرة الفعلية أو النفوذ السعودي.

3. الحرب السعودية اليمنية (1934): تصاعدت المناوشات والمواجهات إلى حرب قصيرة ولكن حاسمة في عام 1934. تقدمت القوات السعودية بقيادة الأمير (الملك لاحقًا) فيصل بن عبدالعزيز بشكل سريع واحتلت الحديدة على ساحل البحر الأحمر. أوقف هذا التقدم العسكري السعودي السريع الحرب.

4. الضغوط الدولية والإقليمية: كانت بريطانيا (المستعمرة لعدن وجنوب اليمن) تراقب الموقف عن كثب. كما كان هناك رغبة من الطرفين في إنهاء الصراع لتثبيت الأوضاع الداخلية والتركيز على البناء الداخلي.

5. مبادرة الوساطة: في هذا المناخ، قدمت المملكة العربية السعودية نفسها كطرف قوي عسكريًا لكنه مستعد للتفاوض. وافق الإمام يحيى على المفاوضات تحت وساطة رسمية من مملكة العراق، والتي مثلها رئيس وزرائها نوري السعيد.

بنود اتفاقية الطائف الرئيسية (1934):

اتفاقية الطائف هي في جوهرها معاهدة سلام وصداقة وحدود. وأهم بنودها:

1. وقف الأعمال العدائية وإقرار السلام: إنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات سلمية وصداقة بين البلدين.

2. ترسيم الحدود: وهي النقطة الأهم. حيث قامت الاتفاقية بما يلي:

- تنازل اليمن بشكل رسمي عن عسير ونجران وجيزان لصالح المملكة العربية السعودية، مقابل اعتراف السعودية بشرعية حكم الإمام يحيى في المناطق التي تحت سيطرته.

- وضعت خطوط عامة للحدود بين البلدين، على أن يتم تحديدها على الطبيعة لاحقًا بواسطة لجنة مشتركة.

3. البحث عن حدود دقيقة: نصت على تشكيل لجنة مشتركة لتعيين وتخطيط الحدود النهائية على الأرض، وهو ما تأخر تنفيذه لعقود.

4. بنود سياسية وأمنية:

- عدم السماح لأي من الطرفين باستخدام أراضيه لأعمال عدائية ضد الطرف الآخر.

- التعاون في القضايا الأمنية وملاحقة المطلوبين عبر الحدود.

- اعتبار رعايا كل دولة في أراضي الدولة الأخرى خاضعين لقوانينها.

5. بنود تجارية وثقافية: منحت الاتفاقية امتيازات تجارية لرعايا كل دولة في أراضي الدولة الأخرى، وشجعت على التبادل الثقافي والتعاون.

صيغة الاتفاقية:

· **الطبيعة**: معاهدة ثنائية دولية موقعة بين دولتين مستقلتين.

· **المكان** والتاريخ: وُقِّعت في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية بتاريخ 22 صفر 1353 هـ الموافق 19 يونيو 1934 م.

· **المدة**: نَصَّت المادة الرابعة على أن المعاهدة تبقى سارية لمدة عشرين سنة قمرية، وتُجدَّد تلقائيًا ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر برغبته في مراجعتها قبل عام من انتهاء المدة.

· **المصادقة**: نصت على التصديق عليها من قبل الملك عبدالعزيز آل سعود والإمام يحيى حميد الدين خلال شهرين من التوقيع.

· **اللغة**: كُتبت باللغة العربية وهي النسخة المعتمدة.

ومما يؤخذ على هذه الاتفاقية أن بعض الأوساط اليمنية نظرت (لاحقًا) إلى الاتفاقية على أنها فرضت في ظل ظروف قسرية بسبب الهزيمة العسكرية، وأنها تنازلت عن أراض يمنية. بينما ترى السعودية أنها وثيقة قانونية دولية ملزمة وحسّمت النزاع الحدودي.

وذلك ما جعل السعودية تسعى لتثبيت ما حققته في اتفاقية الطائف ومنازعتها فيما حققته من خلال اتفاقية أخرى تضمن لها ذلك، وبعد أكثر من 60 عامًا، تم توقيع اتفاقية جدة للحدود في عام 2000 بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية، والتي تُعدُّ الترسيمة النهائية التي أنهت الخلاف الحدودي بناءً على إطار اتفاقية الطائف.

ثالثاً: اتفاقيات الحدود بين السعودية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبي)

شكّلت عملية ترسيم الحدود بين المملكة العربية السعودية واليمن الجنوبي (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقاً) واحدا من أطول وأكثر النزاعات الحدودية تعقيداً في شبه الجزيرة العربية، استمرت لأكثر من ستة عقود قبل حلها النهائي في عام 2000.

حيث تبيّنت الأطماع السعودية في الأراضي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لا سيما في حضرموت وشبوة قبل أن تبلغ الدولة السعودية (سن الفِطام) حيث بدأت النزاعات السعودية مع اليمن الجنوبي عام 1934، بينما نشأت الدولة السعودية الثالثة عام 1932 إي إنه لم يمضِ عامان على تأسيس الدولة السعودية إلا وقد أظهرت أطماعا توسعية حدودية على حساب أراضي اليمن الجنوبي مستقلة وقوع اليمن الجنوبي تحت الاستعمار البريطاني، وذلك ما سنفصل فيه القول فيما يأتي.

اتفاقية ترسيم الحدود بين بريطانيا نيابة عن سلطنة القعيطي والسعودية:

قبل الحديث عن الاتفاقات التي أبرمتها بريطانيا نيابة عن سلطنة القعيطي، لا بُدَّ لنا من الوقوف على اتفاقية الاستشارة بين بريطانيا والسلطان القعيطي.

1- اتفاقية «الاستشارة» 1937:

تُعدُّ «معاهدة الاستشارة» التي وقعتها بريطانيا مع السلطان صالح بن غالب القعيطي في عام 1937 هي الحدث الأهم، ومما تمخّض عنها:

إنه بموجب هذه المعاهدة، تحولت سلطنة القعيطي من مجرد محمية تابعة لبريطانيا إلى «دولة محمية» تخضع للإدارة البريطانية المباشرة عبر مستشار مقيم (هارولد إنجرامز).

إن هذه الاتفاقية منحتْ بريطانيا الحق القانوني والسياسي للحديث نيابة عن السلطنة في المفاوضات الدولية، بما في ذلك مفاوضات الحدود مع السعودية.

وبناءً على السجلات التاريخية والوثائق المتعلقة بشبه الجزيرة العربية، حول «اتفاقية سرية» في عام 1937 بين بريطانيا والسعودية. فإن الحقيقة التاريخية أكثر تعقيداً وتتعلق بسياق التوسع السعودي والنفوذ البريطاني في تلك الفترة.

ففي عام 1937، كانت العلاقة بين القعيطي والسعودية تمر عبر «المرشح البريطاني». بريطانيا كانت تميل للتهدئة مع الملك عبدالعزيز لضمان استقرار المنطقة قبل الحرب العالمية الثانية، لكنها لم «تنازل» عن حدود القعيطي في وهنا تبرز اتفاقية «إنجرامز» بوصفها أول اتفاق بين بريطانيا والسعودية.

2- اتفاقية «إنجرامز» 1937:

لم تكن هناك اتفاقية حدودية رسمية ونهائية بين السعودية وسلطنة القعيطي (حضرموت)، بل كان الحدث الأبرز هو «صلح إنجرامز».

حيث قام المستشار البريطاني «هارولد إنجرامز» بتوقيع معاهدات صلح بين القبائل الحضرمية (تحت حماية سلطنة القعيطي والكثيري).

كان الهدف البريطاني هو تأمين الداخل الحضرمي لمواجهة أي تمدد سعودي محتمل من الشمال أو نفوذ إيطالي من البحر.

النزاع على «منطقة العبر» و«الوديعة»:

لم تكن هناك «اتفاقية حدودية مخصصة ومفردة» بين بريطانيا والسعودية باسم سلطنة القعيطي. ولكن بدلاً من ذلك، تم تضمين حدود القعيطي الشمالية ضمن اتفاقية عامة سرية بين بريطانيا والسعودية في 1937، والتي رسمت الخط الفاصل بين مناطق النفوذ البريطانية (المحميات الشرقية والغربية) والأراضي السعودية. كان هذا الخط جزءاً من الاستراتيجية البريطانية العليا لإدارة حدود إمبراطوريتها في الجزيرة العربية ومنع التوسع السعودي نحو السواحل الجنوبية.

ولكن الخلاف الحقيقي بين بريطانيا والسعودية بدأ يظهر في الثلاثينيات حول المناطق الحدودية الشمالية لحضرموت، وتجلّى ذلك في تباين المواقف بين الطرفين:

الموقف السعودي: كانت المملكة العربية السعودية (بعد توحيدها عام 1932) ترى أن حدودها تمتد لتشمل مناطق رعوية وقبلية تصل إلى أعماق الصحراء.

الموقف البريطاني: كانت بريطانيا، بصفتها الدولة الحامية لسلطنات الجنوب العربي، ترفض أي توغل سعودي. ونتيجة لذلك لجأ الطرفان إلى المفاوضات.

3- مفاوضات 1937-1938 الفاشلة:

في عامي 1937 و1938، جرت جولة مفاوضات مكثفة وسرية بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية لترسيم الحدود الجنوبية للمملكة (التي تشمل حدود حضرموت).

مقترح «خط حمزة»: قدمت بريطانيا مقترحاً عُرف بـ«خط حمزة» (نسبة إلى فؤاد حمزة، وكيل الخارجية السعودية آنذاك)، وهو خط حدودي يضع مناطق مثل «العبر» و«شبوة» و«الوديعة» ضمن النفوذ البريطاني (أي ضمن حدود سلطنة القعيطي تاريخياً).

الرفض السعودي: رفض الملك عبد العزيز هذا المقترح، متمسكاً بحقوق تاريخية وقبلية في تلك المناطق، وانتهت مفاوضات 1937 دون توقيع أي اتفاقية حدودية.

لماذا توصف بالسرية؟

غالباً ما يشار إليها بالسرية لأن المراسلات بين الخارجية البريطانية والملك عبد العزيز في تلك الفترة كانت تتضمن خرائط ومقترحات لتقسيم «الربع الخالي» لم تُعلن للجمهور أو للسلاطين المحليين (مثل القعيطي والكثيري) في حينها. بريطانيا كانت تحاول الوصول إلى حل وسط يضمن مصالح شركات النفط التي بدأت تظهر في الأفق.

المراسلات والاتفاقيات السرية البريطانية السعودية

(1936-1937):

بعد اتفاقية الطائف، دخلت بريطانيا والسعودية في سلسلة من المراسلات السرية بين عامي 1936 و1937 لتحديد الخط الفعلي الذي يفصل بين المحميات البريطانية (بما فيها أراضي القعيطي) والأراضي السعودية، خاصة في منطقة الربع الخالي الصحراوية الشاسعة والغير محددة.

· الاتفاقية (أو التبادل الكتابي) النهائية في مايو 1937: وافقت بريطانيا والسعودية على خط حدودي يبدأ من نقطة ثلاثية (سعودية-يمنية شمالية-بريطانية) في الشمال الغربي ويمتد شرقاً عبر الربع الخالي.

· تأثير ذلك على القعيطي: رسم هذا الخط الحدودي السري الحد الشمالي لمناطق النفوذ البريطاني، والتي كانت سلطنة القعيطي جزءاً منها. لذلك، فإن الحدود الشمالية للقعيطي مع السعودية تم تعريفها فعلياً من خلال هذا الخط البريطاني-السعودي، وليس من خلال معاهدة منفصلة للقعيطي.

· طبيعة الحدود: كانت هذه حدوداً بين مناطق نفوذ (بريطانية ضد سعودية) أكثر من كونها حدوداً بين دول ذات سيادة كاملة. وقد ظلت هذه الترتيبات سرية لعقود.

4. الوضع بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الاستقلال

· ظل الخط الذي تم الاتفاق عليه في 1937 ساري المفعول بحكم الأمر الواقع.

· جرت مفاوضات وتواصل مباشر أحياناً بين مسؤولي القعيطي (بموافقة بريطانيا) والسلطات السعودية حول الأمور القبلية والرعوية على الحدود، لكن دون تغيير في الخط الأساسي.

· في 1955، حاولت السعودية تعديل الواقع عبر احتلال واحة (البنة) في المنطقة الحدودية مع القعيطي، مما أدى إلى أزمة دبلوماسية بين بريطانيا والسعودية. انتهت الأزمة بانسحاب السعودية تحت الضغط البريطاني، مما أعاد تأكيد سريان خط 1937.

ومن هنا نستطيع الوقوف على الأطماع السعودية التي كانت تطمح في الاستيلاء على جزء من حضرموت مثل العبر والوديعة إضافة إلى محافظة شبوة.

لقد استفادت المملكة العربية السعودية من اتفاقية الطائف التي وقعتها مع المملكة المتوكلية حيث أنشأت اتفاقية الطائف (1934) بين السعودية واليمن الشمالي (المتوكلية) إطاراً عاماً للحدود.

وذلك ما نصت عليه المادة الرابعة من الاتفاقية التي كانت حاسمة بالنسبة للسلطنات البريطانية. فقد نصت على أن الملك عبد العزيز (مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها، لاحقاً السعودية) يتعهد بعدم التدخل في الشؤون أو الامتيازات البريطانية في المناطق الواقعة خلف الخط الحدودي المتفق عليه بين السعودية واليمن نحو الشرق والجنوب.

وبذلك اعترفت السعودية عملياً، بموجب هذه الاتفاقية بأن المناطق الشرقية من اليمن (بما فيها مناطق نفوذ القعيطي والمهرة وغيرها) تقع ضمن «نطاق النفوذ البريطاني» أو المحميات البريطانية. وهكذا، تم ترسيم الحدود الفعلية بين السعودية وهذه السلطنات (بما فيها القعيطي) بشكل غير مباشر عبر هذا الاعتراف.

ومما ينبغي التأكيد عليه هنا إن هذه الاتفاقيات لم تكن سوى محاولات في عصر استعماري لتحديد مناطق النفوذ أكثر من كونها ترسيم حدود دولية بالمعنى الحديث، وقد خلفت إرثاً من النزاعات التي استغرقت عقوداً لحلها بعد خروج الاستعمار البريطاني من جنوب اليمن عام 1967.

هذه الاتفاقيات بعضها جاهزوبعضها بانشتغل عليه إن شاء الله

-4 1954: مفاوضات حول ترسيم الحدود مع محمية عدن

-5 معركة الوديعة (1969):

-6 اتفاقية 1971 (اتفاقية طرابلس)

-7 اتفاقية 1977 (اتفاقية الرياض)

-8 حرب 1979 والنزاعات الحدودية

-9 المفاوضات في الثمانينيات

-10 اتفاقية 1995 (اتفاقية مكة المكرمة)

-11 اتفاقية جدة 2000 (الاتفاقية النهائية)

المصادر والمراجع

الامارات العربية المتحدة، ر.ف. كليكوفسكي (و) ف.أ لوتسكييفيتش، تر/إحسان إسحاق، دار ميسل، 1985م.

الإمارات بين الماضي والحاضر، د.محمد حسين العيدروس، دار العيدروس – الإمارات، ط1، 2002م.

تاريخ العربية السعودية، اليكسي فاسيلييف، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر – بيروت، ط1، 1995م.

الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية، د.أمين ساعاتي، المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية – القاهرة، ط1، 1991م.

الدور البريطاني في ترسيم الحدود السعودية العراقية، نجود حمد فالح الشهراني، (بحث منشور)، مجلة القلزم للدراسات التاريخية، العدد الرابع، يناير 2021م.

ما بعد الشيوخ – الانهيار المقبل للمالك الخليجية، كريستوفر م. ديفيدسون، مركز أوال للدراسات والتوثيق – بيروتن ط1، 2014م.

ويكليكس السعودية – خفايا وأسرار، مروان سمور.

المواقع الالكترونية:

سعوديبيديا.

ويكيبيديا.

مؤسسة

اليوم الثامن

alyoum8.net

للإعلام والدراسات

مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات هي مؤسسة إعلامية وبحثية مستقلة، تأسست وفق أحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (1) لعام 2001م ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (129) لعام 2004م.

تتمتع المؤسسة بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، وتعمل في مجالات الإعلام، التنمية، الشؤون الاجتماعية، والإنسانية، دون استهداف الربح التجاري.

- تحمل المؤسسة ترخيص رقم (0693) صادر عن مكتب الشؤون الاجتماعية في عدن.

تاريخ التأسيس: 13 أكتوبر 2016م.

تسعى المؤسسة منذ نشأتها إلى تقديم تغطية شاملة للأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مع التركيز على إعداد بحوث ودراسات معمقة حول قضايا الصراع في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي المطلين على البحر الأحمر، ومضيق باب المندب، وخليج عدن.